الفئات الضعيفة

في ظل الاوضاع غير الطبيعية

كريستين نبيل

ذوي الإعاقة في ظل جائحة كورونا في الوطن العربي، هل ساعدت التدابير الوقائية على حمايتهم أثناء الجائحة

لم تكن جائحة كورونا الازمة الصحية الأولى التي مر بها سكان العالم ودائمًا تُبين الدروس المستفادة من تلك الازمات الصحية، قديماً وحديثًا أن أكبر حجم للخسائر دائمًا مرتبط بالشرائح الضعيفة من السكان ومنها اصحاب الإعاقات. ولذلك، من المهم للغاية عند التصدي لأي جائحة صحية، التأكد من عدم استبعاد الفئات الضعيفة عند وضع تدابير نوعية متعددة القطاعات لتلبية احتياجاتها الخاصة. وفي هذا السياق، يجب على واضعي السياسات الانتباه بصفة لجوانب الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي وخدمات الصحة النفسية والعقلية.

مقدمة

بحلول نهاية أكتوبر ٢٠٢٠ ، وبعد عام تقريبًا من انتشار جائحة كورونا العالمية تجاوزالمجموع الكلي لعدد الحالات المؤكدة ٤٠ مليون حالة ، سجلت المنطقة العربية نحو مليوني حالة وفاة بين الحالات المصابة، أي ما يعادل ستة بالمائة (٦٪) من اجمالي عدد الوفيات بالعالم آنذاك. لم يكشف الوباء في هذا التوقيت عن التفاوتات الاجتماعية فحسب، بل أدى أيضًا إلى اتساعها وتفاقمها ولا سيما بالنسبة للفئات المستضعفة و على رأسهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالنظر إلى حقبة ما قبل كورونا، في الأوقات الطبيعية، كان الأشخاص ذوي الأعاقة يعانوا بالفعل من عدم الاهتمام والتهميش وصعوبة الوصول خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة، بما في ذلك معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، هذه الفئة واجهت تمييزًا كبيرًا ومنهجيًا خاصًة في منطقة الدول العربية، مع عدد قليل جدًا استثناءات في عدد قليل من البلدان. ثم جاءت أزمة كورونا لتضيف لتلك الفئة أعباء جديدة في كل أنحاء العالم، خاصة في

COMMON INTEREST Solutions

المنطقة العربية، التي تتزايد فيها حالات الإعاقة.

من بين ما يقرب من ثمانية (٨) مليارات شخص في العالم، تظهر الإحصائية أن ١٥,١٪ يعانون من بعض أشكال عجز. تقدر منظمة الصحة العالمية أنه يوجد في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وحدها أكثر من ١٠٠مليون شخص معاق، وهو ما يعادل تقريبًا إجمالي سكان جمهورية مصر العربية. وترتفع نسب أعداد الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية التي تعرضت لنزاعات و حروب في العقود الاخيرة، ففي سوريا وحدها، مع الصراع المستمر بها، تشير الأحصاءات الحديثة إلى هذه النتائج : واحد من كل أربعة بعمر ١٢ سنة وما فوق لديه إعاقة.

هذه الورقة بمثابة محاولة لتسليط الاضواء على معاناة هذه الفئة في الدول العربية في ظل الجائحة لاستخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات لتحسين خدمات الحماية الموجهة لهذه الفئة خاصة في أوقات الازمات بشكل عام او حتى أوقات الاستقرار.

نتائج تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، ٢٠٢٠)

أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (ESCWA) في عام ٢٠٢٠ تقرير يرصد الاجراءات و التدابير الوقائية التي أتخذتها الدول العربية للحد من الاثار السلبية على ذوي الاحتياجات الخاصة. أظهرت نتائج هذا التقرير أن ٦٥٪ من الإجراءات الوقائية كانت حكومية و٣٥٪ كانت غير حكومية.

التدابير المتخذة لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة من جائحة كورونا في الدول العربية

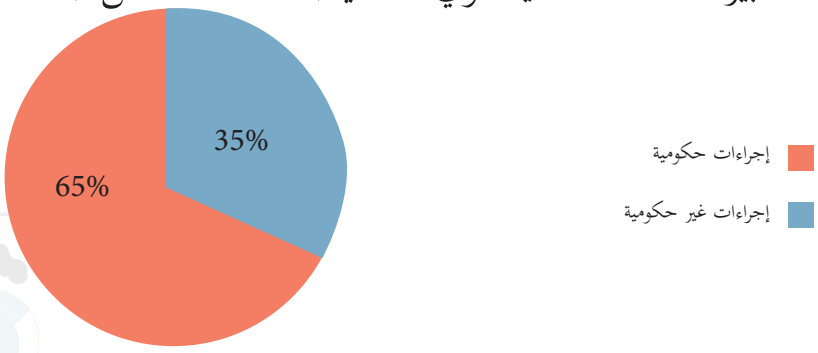

كما أوضح التقرير أن ٥٥٪ من هذه التدابير تعاملت مع جميع فئات الإعاقة ، ٣٠٪ مع ضعف السمع ، ١٠,٨٣٪ ذهنية و إعاقات في النمو ، و ٤,١٧٪ يعانون من إعاقة بصرية.

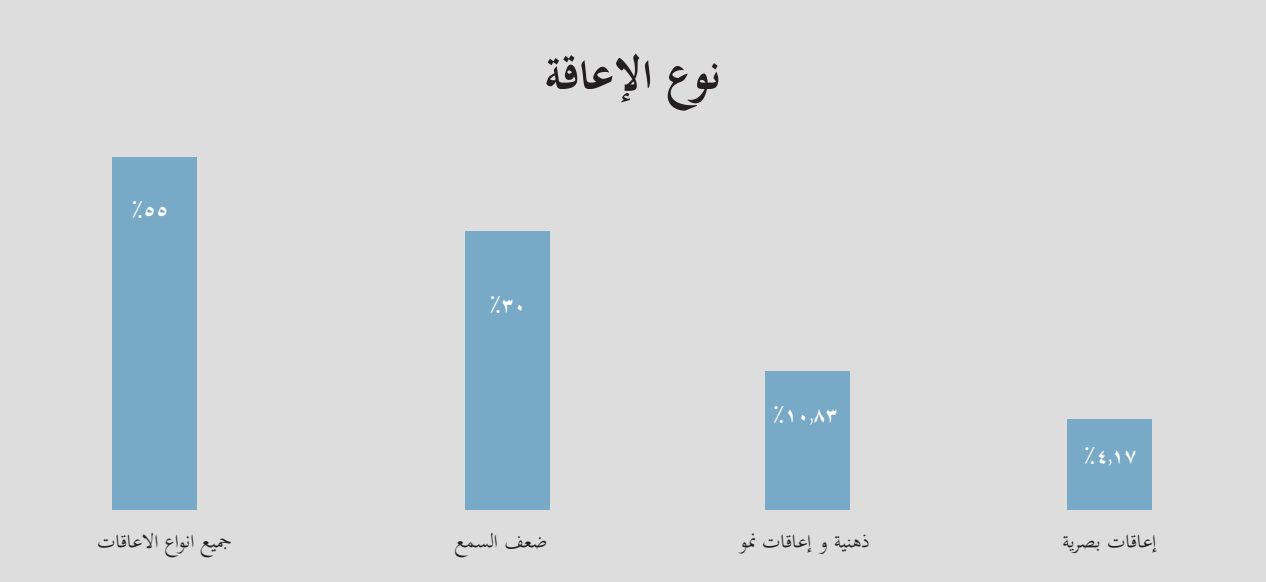

وبحسب تقرير الاسكوا (٢٠٢٠) ل١٥ دولة عربية، كانت المملكة العربية السعودية والأردن هما الدولتان العربيتان اللتان قدمتا أكثر التدابيرالوقائية أثناء جائحة كورونا. وفيما يلي ترتيب الدول العربية و النسبة المئوية التي تمثل المجهود المبذول لها في حماية ذوي الاحتياجات أثناء الجائحة

المرتبة	اسم الدولة	النسبة المئوية
١	السعودية	٢٠,٨٣
٢	الاردن	١٧,٥
٣	المغرب	١٣,٣٣
٤	مصر	١١,٦٧
٥	قطر	٥,٨٣
٦	عمان	٥
٧	كويت	٥
٨	فلسطين	٤,١٧
٩	الامارات	٤,١٧
١٠	تونس	٣,٣٣
١١	العراق	٢,٥
١٢	البحرين	١,٦٧
١٣	لبنان	١,٦٧
١٤	السودان	١,٦٧
١٥	ليبيا	١

COMMON INTEREST Solutions

و بالرغم من تركيزهذه الإجراءات على نشر الوعي بين ذوي الهمم والقائمين على رعايتهم للحد من انتشارفيروس كورونا و بالرغم من المحولات الجادة التي اتخذتها الدول لمحاولة تخفيف الاعباء و حماية ذوي الهمم من الاثار السلبية الناتجة عن الجائحة إلا أن هذه المحاولات و التدابير لم تكن كافية لتقديم لتعزيز الحماية وتقليل المخاطر التي تعرض لها ذوي الهمم أثناء كورونا.

ليس فقط في البلدان المتضررة من النزاعات او (ليس بسوريا وحدها) يزداد انتشار الإعاقات والتحديات التي تواجه أصحابها، لكنها تنتشر أيضًا في البلدان العربية المستقرة نسبيًا وذات الدخل المتوسط. واحد على الأقل من كل أربعة اشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عامًا لديهم إعاقة في مصر والأردن والمغرب وعمان و اكثر من نصفهم من النساء.

وعلى الرغم من تفوق بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية و الاردن في حجم و تأثير التدابير المتخذة لحماية ذوي الهمم من الاثار السلبية الناجمة عن فيروس كورونا إلا أن هذه الفئات لاتزال تعاني الكثير من الصعوبات منها التهميش و التمييز ولازالت تحتاج العديد من الجهود لتقديم الحماية الكافية لها.

المملكة العربية السعودية:

في مارس ٢٠١٨ أي قبل ظهور جائحة كورونا بعام واحد كشفت مشرفة العموم بالإدارة العامة للتربية الخاصة ومديرة إدارة العوق السمعي والبصري بوزارة التعليم، الدكتورة أروى أخضر في حوار لها مع الموقع الالكتروني السعودي (الوطن) على ١٠ معوقات تواجه تأهيل ذوي الهمم و تعرضهم للتمييز والرفض بشكل عام او في سوق العمل بواجه خاص وهم: عدم تلقي التعليم الكافي لدى البعض منهم – عدم كفاءة برامج التدريب وتطوير المهارات الموجهة إليهم – عدم اعتراف بعض أرباب العمل بالشهادات الممنوحة لهم – عدم مواكبة ذوي الإعاقة لمتطلبات الوظيفة الأساسية والنمو المهني خاصة ما يتعلق باللغات – الحاجة إلى إجراء تعديلات لازمة في بيئة العمل لتتناسب مع قدرات وإمكانيات المعاق – تدني أجور ذوي الإعاقة مقارنة بغيرهم، وقلة الأمان الوظيفي – عدم قبولهم كأعضاء لهم نفس الحقوق والتطلعات من جانب الأشخاص العاديين بالشكل الكافي – عدم قناعة أصحاب العمل بقدرات ذوي الإعاقة، والنظر إليهم بعدم القدرة على الإنتاجية كغيرهم والافتقار إلى المهارات التدريبية التي تنسجم مع متطلبات سوق العمل.

من الواضح أن هذه المشاكل لا تتعلق فقط بصانعي السياسات العامة في السعودية ولكن تتعلق أيضًا بالنظرة المجتمعية لهذه الفئة و نشر الوعي بين المواطنين السعوديين بأهمية إدماج هذه الفئة وسط المجتمع وضرورة تنفيذ مبدأ تكافؤ الفرص بينهم و بين أي مواطن أخر. و المشكلة المجتمعية تحتاج العمل لاكثر من سنة للتغلب عليها. فأتت كورونا في وسط أوضاع اقتصادية غير مستقرة بالفعل و الاسوء ان هذه الاوضاع لها جذور مجتمعية متأصلة و تحتاج لسنوات من العلاج.

المملكة الاردنية الهاشمية:

ويقدّرأعداد عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بالاردن بنحو مليون و ٢٠٠ ألف شخص، أي ١١٪ من عدد السكان، ٤٣ ٪ من بينهم ذكوراً و٥٧ ٪ إناثاً.

وفيما يتعلق بتأثير جائحة فيروس كورونا على الاشخاص ذوي الإعاقة، أشارت الامينة العامة للمجلس الأعلى للسكان أن الجائحة أثرت على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجميع المواطنين وبشكل خاص على ذوي الإعاقة، حيث ظهرت خلال الجائحة مجموعة من التحديات والتي تتمثل بعدم توفر بيانات محدثة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الخدمية، وعدم تضمين الأدلة الارشادية الخاصة بهم في الخدمات الالكترونية التي اعتمدتها المؤسسات خلال الجائحة لسهولة الوصول للمواطن الاردني.

كما أظهرت نتائج دراسة تقييميه لأثر الجائحة على عينة من اسر ذوي الاعاقة في الاردن عام ٢٠٢٠، أن ٧٨٪ من هذه الاسر قد فقدت وظائفها خلال فترة الحظر، وأن ٧٩٪ من هذه الاسر لم تحصل على اي دعم اضافي خلال فترة الجائحة، و٨٨٪ من الافراد ذوي الاعاقة ضمن هذه الاسر المشمولة في عينة الدراسة لم يتمكنوا من الوصول الى المرافق الصحية. الاثار السلبية على حياة المواطنين الاردنين من ذوي الاعاقات بسبب عدم أخذهم في الاعتبار أثناء وضع سياسات الحماية لا تدل سوى على عدم وجود أي ممثل لهذه الفئة (من ذوي الاحتياجات او ممن يقدمون لهم الرعاية) أثناء التخطيط للتدابير الوقائية

COMMON INTEREST Solutions

الامارات:

أفادت دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي، في تقرير أصدرته، في بداية ٢٠٢١، بأن الاضطرابات النمائية العصبية، مثل اضطرابات طيف التوحد، والإعاقة الذهنية، واضطرابات التعلم المحددة، من أكثر الإعاقات انتشاراً في الإمارة(مع الأخذ في الاعتبار أن إمارة أبو ظبي واحدة من أهم و أكبر المدن في الامارات)، مشيرة إلى أن أصحاب الهمم يواجهون عدداً من التحديات الناتجة عن العوائق البيئية والتواصلية والسلوكية والمؤسساتية القائمة في المجتمع، أبرزها عدم وجود نظم رعاية صحية اجتماعية تعليمية شاملة ومتكاملة، ما يعيق وصول أصحاب الهمم وأسرهم إلى خدمات ذات جودة تلبي احتياجاتهم الفردية والمتنوعة بأسعار معقولة في متناول الجميع.

كما أشارت إلى أن التحديات التي تواجه أصحاب الهمم تتضمن افتقار الطلبة من أصحاب الهمم إلى فرص متكافئة ومنصفة للوصول إلى تعليم دامج ذي جودة في المدارس العادية، بما في ذلك منظومة دعم شاملة داخل المدرسة.

ونحن هنا بصدد أحد أغنى الدول العربية و أكثرهم إستقرارا من حيث الاوضاع المالية او السياسية.وبصدد نتائج تم نشرها في ذروة الموجة الرابعة لجائحة كورونا.

الجزائر:

و في سياق متصل تقول عتيقة معمري، رئيسة الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة، إن أزمة كورونا كابوس حقيقي لهم، إذ ضاعفت معاناتهم بشكل كبير، كما أوضحت أن «الحكومة الجزائرية زادت قيمة المنحة المالية للمعاقين إلى ١٠ آلاف دينار جزائري (٨٠ دولاراً)، عبارة عن دعم شهري يستفيد منه من تصل إعاقته بنسبة ١٠٠ في المئة، ولا يزال العديد منهم يتقاضى منحة شهرية ٤٠٠٠ دينار (٢٥ دولاراً تقريباً)، لا تمكّنهم من الصمود أمام المتطلبات الصحية وغلاء المعيشة.»

كما يصف المجتمع المدني هذه المنحة ب»الهزيلة»، وهناك من يصفها ب»المحنة»، إذ يُستفاد منها بعد بلوغ المعاق ١٨ سنة، يعني أن الأقل عمراً لا تصلهم، ما يعتبره كثيرون «غير منصف»، ولا يحل مشكلاتهم.

COMMON INTEREST Solutions

العراق:

اوضحت الاستاذة عبير الجلبي، المديرة العامة لدائرة ذوي الاحتياجات الخاصة والوكيل الأقدم لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أن ما تعرضت له البلاد من حروب وأزمات أسهم في زيادة أعداد ذوي الإعاقة، موضحة أنه «لا توجد قاعدة بيانات أو إحصاءات دقيقة بشأنهم»، نظراً لعدم وجود أي تعداد سكاني، بالتالي تبقى الأرقام المتداولة غير دقيقة. وبالتالي تظل الحكومة العراقية حتى تاريخه في عام ٢٠٢٢ غير قادرة على الوصول إلى هذه الفئة. فضلًا عن عدم قدرة الحكومة على التخطيط لاخذ التدابير اللازمة لحماية فئة لا يمكن تقدير أعدادها.

موريتنيا:

يحدد إحصاء ٢٠١٣ نسبة المعاقين الموريتانيين بين السكان البالغ عددهم يومئذ ٣ ملايين و ٦٠٠ ألف شخص بـ٠,٩ في المئة. في عام ٢٠١٨ العام الاسبق لجائحة كورونا يعلق يعلق السيد محمد سالم ولد أبوه، الأمين العام لاتحادية المعاقين الموريتانيين على هذه النسبة قائلاً، «إحصاء غير دقيق، لأن الأعداد التي نتعامل معها في الاتحادية هائلة، ولو قمنا بمسح شامل لمعوقي موريتانيا، لكانت النتائج مخيفة».

من قرأة هذه التحديات يمكن استنتاج مجموعة من المحاور المشتركة من العقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في إطار سعيهم إلى الحصول على الرعاية والحماية، وتشمل هذه العوائق ما يلي:

العوائق السلوكية

- عادة ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة التحامل والوصم والتمييز من قبل مقدمي الخدمات الحكومية وغيرهم من العاملين في أي مرافق عامة.
- الكثير من مقدمي الخدمات لديهم معرفة وإدراك محدودان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم الصحية، ولديهم قصور في التدريب والتطوير المهني فيما يخص الإعاقة.
- لا تتضمن العديد من الخدمات الحكومية سياسات ترمي إلى استيعاب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تشمل هذه السياسات إتاحة فترات تعيين أطول تتسم بالمرونة، وتوفير خدمات التوعية، وخفض التكاليف بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

– تواجه النساء ذوات الإعاقة عوائق خاصة تقف أمام حصولهن على الخدمات والمعلومات المتعلقة بحقوقهن وطرق الحصول عليها
– نادراً ما يُطلب من الأشخاص ذوي الإعاقة إبداء رأيهم أو المشاركة في عملية صنع القرار بشأن توفير أي خدمات تعليمية أو صحية أوي اقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

العوائق المادية

– غالبا ما توجد الخدمات والأنشطة الصحية و التعليمية و الخاصة بفرص العمل بعيداً عن المكان الذي يعيش فيه معظم الناس أو في منطقة لا تتوفر فيها خيارات النقل التي يسهل الوصول إليها.
– لا يمكن الاستفادة من السلالم عند مداخل المباني أو مرافق الخدمات، وكذلك الأنشطة الواقعة في الطوابق التي لا يمكن الوصول إليها بالمصعد.
– من الشائع وجود مراحيض وممرات ومداخل وغرف لا تراعي مستخدمي الكراسي المتحركة، أو يصعب التنقل فيها بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في الحركة.
– قد يكون من الصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام الأثاث ذي الارتفاع الثابت، بما في ذلك الكراسي في محل العمل وأسرّة الفحص في المستشفيات

عوائق الاتصال

– أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تقديم الخدمات المختلفة للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع هو محدودية توافر المواد المكتوبة أو مترجمي لغة الإشارة.
– أيضًا لا يتم توفير المعلومات و الاجراءات في أشكال يسهل الوصول إليها، بما في ذلك طريقة برايل أو الطباعة الكبيرة، مما يشكل حاجزاً أمام الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر.

العوائق المالية

– يعجز أكثر من نصف مجموع الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان المنخفضة الدخل عن تحمّل تكاليف الرعاية الصحية المناسبة فضلا عن تكاليف الخدمات التعليمية.
– يفيد كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً بأنهم لا يستطيعون تحمل التكاليف المرتبطة بالذهاب إلى الخدمات المختلفة. أعداد كبيرة من هذه الفئة تعاني من الفقر والجهل ولا أمل لها للخروج من هذه الدائرة البائسة.

عوائق مرتبطة بالاحصاء «التمييز الاحصائي»:

– أولاً ، من أجل قياس شيء ما ، يجب أن يكون هناك اتفاق على ماهيته و ما هو ليس كذلك و من هنا يبدأ التحدي الاحصائي رغم موافقة كل الحكومات العربية على كل ما ذكر في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦ إلا أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية العربية المتعلقة بالإعاقة تستخدم تعريفات مختلفة تزيد من تعقيد الامور و تتطلب مجهود و عبء للحصول على بيانات عن أصحاب الاعاقات. على سبيل المثال: مصطلح « الاشخاص ذوي الاعاقة « ليس بالضرورة مقبول او متفق عليه من جميع الدول العربية ونجد بدل منه عديد من المصطلحات المستخدمة « الاشخاص ذوي القدرات الخاصة – أصحاب الهمم – المعاقين – .. إلخ»

– تلتزم جميع الدول العربية علناً بتحسين رفاهية الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز البيئة التمكينية لهم ومع ذلك ، فإن المكاتب الإحصائية الوطنية والتعداد / المسوح الوطنية في تستمر استخدامها لأدوات ومنهجيات وتعريفات مختلفة ومتنوعة لجمع البيانات حول الإعاقات. دون أخذ أي خطوة للاتفاق حول تسميات و اضحة و محددة و من ثم الوصول لحلول متفق عليها.

– الاحصاءات مازلت غير دقيقة فيما يخص أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة او نوع الاعاقة التي تلحق بهم لعديد من العوامل و على رأسهم العامل المجتمعي الذي يعتبر اصحاب الاعاقات ما هم الا وصمات عار بالنسبة لاقربائهم.

توصيات :

جائحة كورونا تظل واحدة من أصعب الازمات التي واجهها الانسان المعاصر إن لم تكن هي الجائحة الصحية الاصعب على الاطلاق في التاريخ الحديث وبالتأكيد تركت الجائحة بصمات سلبية على كل إنسان له إحتياجات خاصة. هناك تحرك إيجابي من الحكومات و الجمعيات الاهلية والمنظمات الدولية لا يمكن إنكاره، ولكن بخطوات بطيئة و إمكانيات محدودة. لذا تقدم الورقة هذه الورقة توصيات عاجلة لتحسين الخدمات المقدمة لهذه الفئة و لجعل الحكومات أكثر استعدادا أثناء الاوقات الصعبة (اقتصاديا – ازمات صحية) على تقديم سياسات و استرتيجيات أكثر فاعلية و أشمل من حيث الاعداد لذوي الاحتياجات الخاصة.

COMMON INTEREST Solutions

١) إشراك ذوي الاعاقات و ذويهم في تخطيط كل من البرامج الحكومية او برامج المجتمع المدني التي تهدف إلى الحماية والدمج.
٢) الاستثمار بكثافة في البرمجة الشاملة للتنمية والمساعدات الإنسانية لهذه الفئة. و خاصة الاستثمار بهدف تسريع إدماج منظور الإعاقة في جميع مستويات الانظمة الصحية و التعليمية و انظمة الحماية الاجتماعية
٣) تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بحيث يتم تضمين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع البرامج والمبادرات التنموية والإنسانية ، منذى اللحظات الاولى في وضع الاهداف و الاتفاق على المفاهيم و المصطلحات و صولا إلى التنفيذ و التقييم والمتابعة.
٤) العمل على توحيد المفاهيم و المصطلحات الخاصة بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة ونشرها في جميه الهيئات الحكومية الوطنية للدولة لتسهيل بناء قواعد بيانات لهذه الفئة دون ملابسات او تعقيدات.
٥) في الازمات الصحية مثل وقت جائحة كورونا يجب ان تحرص الحكومات على تقديم معدات الوقاية الشخصية بالمجاني لهذه الفئة و للقائمين على رعايتهم.
٦) الانتباه إلى التعليم بوجه عام و التعليم الجامعي بوجه خاص المقدم إلى هذه الفئات و ربطه بسوق العمل لسهولة توفير فرص إليهم لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في العمل و تفعيل نظام الكوتة في المجال الحكومي و مجال العمل بالقطاع الخاص.

المراجع:

Mohamed Afifi, Ghada Diab, Leaving no one behind, UNFPA, Arab States regional office
الأردن يشارك العالم الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، المجلس الأعلى للسكان، الأردن، ديسمبر ٢٠٢١، shorturl.at/irK٢٩
كارين اليان ضاهر وآخرون، كورونا ينكئ جراح ذوي الاحتياجات الخاصة، الاندبندنت العربية، ٣ ديسمبر ٢٠٢٠، shorturl.at/fjsBQ
٥ تحديات تواجه أصحاب الهمم في أبو ظبي، الإمارات اليوم، مايو ٢٠٢١، shorturl.at/txEOS
١٠ معوقات تواجه تأهيل وتشغيل ذوي الإعاقة، الوطن، مارس ٢٠١٨، shorturl.at/bgGLP